



كلمة الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير الدكتور نواف سلام
المندوب الدائم

أمام مجلس الأمن
الحالة في الشرق الأوسط
بما فيها القضية الفلسطينية

نيويورك في : ٢٢/١/٢٠٠٨

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

**Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, New York 10017**

السيد الرئيس،

إسمحوا لي أولاً أن أهتكم على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وكلّي
يقين أن حكمتكم وخبرتكم الواسعة ستمكن المجلس من مواجهة المهام الملقاة على عاتقه
مسؤولية كبيرة. وأود أن أعرب عن فائق تقديرني للوفد الإيطالي على أدائه المميز خلال
ترؤسه أعمال المجلس خلال شهر كانون الأول المنصرم.

السيد الرئيس،

سأبدأ ببعض أسماء "الإرهابيين" الذين نجحت إسرائيل في اغتيالهم في قطاع غزة:

أمير اليازجي (٨ سنوات)

سارة سليمان أبو غزال (٨ سنوات)

محمود موسى أبو غزال (٨ سنوات)

فادي منصور الكفارنة (١٠ سنوات)

هؤلاء ليسوا الحصيلة الوحيدة، بل هم من حصيلة الأيام والأشهر الأخيرة للحرب
الإسرائيلية على غزة وقد انضموا إلى قافلة من "إرهابيين" أمثلهم قضت عليهم إسرائيل.
انضموا إلى آية الأسطل (٨ سنوات) ومهند أمين (٦ سنوات) ونصر الله أبو سَلِيمَة (٥
سنوات)، وغيرهم كثُر.

نعم، السيد الرئيس، هؤلاء هم عينة فقط من ضحايا العقاب الذي تفرضه إسرائيل
على أهالي قطاع غزة بدعوى أن النظام فيه معاد لها، وقتلهم هو وجه واحد فقط من
أوجه هذا العقاب المتواصل منذ ستين بوتيرة متضاعدة حصاراً وعزلاً وتجويعاً وإقصاراً لا
يميز بين مسلح ومدني ولا بين كبير وصغير ولا بين مريض وسليم. وبعدما أهلكت إسرائيل

غزة بحصارٍ خانق قيدت فيه حركة الأفراد والبضائع، أعلنتها كياناً معدانياً وأنحضرتها لعزل كامل مانعة دخول الغاز والوقود والمواد الطبية والغذائية وأغرقتها في الظلام ودفعت بالوضع إلى حدود كارثة إنسانية يحدُر منها المسؤولون في منظمتنا هذه بل إلى حدود ما لا يقبل به ضمير إنساني. قتل بالعشرات وأناسٌ لا يجدون خبراً يكفيهم وجرحى لا يجدون سيارة تنقلهم إلى المستشفيات وإذا أمكن نقلهم فقد لا يجدون في المستشفى القدرة على تأمين العلاج لهم. حتى من يموت قد لا ينجو من العقاب. فالوضع بلغ من السوء درجة قال فيه المسؤول في "الأونروا" كريستوفر غانيس: "بات الفلسطينيون لا يجدون الإستئناف في بناء القبور".

إنها سياسة العقاب الجماعي، تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة بقرار واضح وتتوعد بمواصلتها رغم الإعلان عن الرفع الجزئي للحصار. فبالأمس قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، ايهود أولمرت: "إننا نحاول أن نهاجم الإرهابيين، لكننا ثبتنا للأهالي أيضاً أنهم لا يستطيعون التخلص عن المسؤولية عن الوضع القائم".

هذه السياسة التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وخصوصاً لنظام حماية المدنيين الذي كرسه إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لا سيما في المادة ٣٣ منها التي تنص صراحة على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية، وبالمثل كل تدابير التهديد أو الإرهاب... تحظر تدابير الاقتراض من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم". وهي السياسة التي كانت قد حرمتها أيضاً المادة ٥٠ من قواعد لاهي الخاصة بالحرب والاحتلال لعام ١٩٠٧.

ورأت اللجنـة الدولـية للصـليب الأـحمر في شـرحـها لأبعـادـ المـادـةـ ٣٣ـ إـيـاهـاـ، إنـ العـقوـباتـ الجـمـاعـيةـ مـحـظـرـةـ لـأـهـلـهـ "تصـيبـ المـذـنـبـينـ وـالـأـبـرـيـاءـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ"ـ وـلـأـهـلـهـ "تعـارـضـ كلـ المـبـادـئـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ مـفـهـومـيـ الـإـنـسـانـيـ وـالـعـدـالـةـ".

ثمة من قال أو سيقول أن إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها أو يجد لها مبررات من هذا القبيل لما ترتكبه من جرائم. لكن حق الدفاع عن النفس الذي تقره الأعراف والشائع الدولي ولا سيما ميثاق منظمة الأمم المتحدة هو حق لا يجوز التذرع به أبداً لشن الحرب على المدنيين الأبرياء أو إزالة القصاص بهم. وفي مطلق الأحوال فهو حق لا يحير الاستخدام غير المكافئ أو المفرط للقوة، كما يحصل في غزة.

وليس مصادفة أن جون دوغار المقرر الخاص للأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ اعتبر في بيان أصدره في ١٨ الجاري من مقر الأمم المتحدة في جنيف أن "الأعمال الأخيرة لإسرائيل في غزة تنتهك الحظر الصارم على العقاب الجماعي والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. هؤلاء المسؤولون عن الأفعال الجبانة مذنبون بارتكاب جرائم حرب خطيرة ويجب ملاحقتهم ومعاقبتهم على جرائمهم".

وتحتاج ثمة من قال أو سيقول أن إسرائيل أهلت احتلالها لقطاع غزة. صحيح، إسرائيل سحبت قواها من القطاع وفككت مستوطناتها لكنها أبقيت قبضتها على شرائح الحياة فيه تتحكم به براً وجراً وجوأً كما تحكم بتفاصيل الحياة اليومية لسكانه ليصبح وصف قطاع غزة بأنه السجن الأكبر في العالم.

والواقع أن جريمة إسرائيل في غزة لم تبدأ بالحصار. إنها الجريمة المتعمدة في حق سكان القطاع، ذلك الهم في غالبيتهم من ضحايا سياسة الطرد والتشريد التي واكبته نشوء دولة إسرائيل. فلتذكر أن أكثر من ثلثي سكان قطاع غزة هم من اللاجئين من لا يملكون عنواناً في أرضهم غير مخيمات اللجوء: جباليا، الشاطئ، النصيرات، دير البلح، المغازي، خان يونس، رفح، البريج. وكلها عناوين تستهدفها إسرائيل، تماماً كما استهدفت المنظمات الإرهابية، الهاغانا وشтирن وارغون، في ١٩٤٨، عناوينهم الأصلية في جنوب فلسطين بالمخازر وحملات التخويف لإجبارهم على التزوح. تلك العناوين التي

أصبحت اليوم جزءاً من إسرائيل: اسدود والفالوجة وباصور وكوركبا وبئر السبع وغيرها
المئات من القرى والبلدات.

السيد الرئيس،

الجريمة تتمادى. لكن لن نسأل "إلى متى؟".

فواجب المجتمع الدولي إنقاذ قطاع غزة وسكانه فوراً من العقاب الجماعي الذي
ترتكبه إسرائيل.

هذا هو الخيار، هذا هو القرار الذي لا بد منه إذا كان لنا أن ننقذ الأمل بإمكاننا
الوصول في هذه المنطقة إلى سلام عادل وشامل، بدل أن ندفعه أجزاءً مع كل طفل ندفن.

شكراً.